

طرق الإثبات أمام القضاء المدنيّ

الدكتور عبد الرحمن ملزي رحمه الله

دار الأمة
للنشر والتوزيع
Editions LAIMMA

الفهرس

تقديم 7

مبحث تمهيدي 9

المطلب الأول: مبادئ الإثبات 11

الفرع الأول: مبدأ حياد القاضي في الإثبات 12

الفرع الثاني: مبدأ حق الخصم في مناقشة الأدلة التي تقدم في الدعوى 13

الفرع الثالث: مبدأ عدم جواز أن يصطنع الشخص دليلا لنفسه بنفسه 14

الفرع الرابع: لا يجوز إجبار الشخص على تقديم دليل ضد نفسه إلا في حالات معينة 15

المطلب الثاني: محل الإثبات 16

الفرع الأول: محل الإثبات هو مصدر الالتزام 16

الفرع الثاني: شروط الواقعة محل الإثبات 18

المطلب الثالث: عبء الإثبات 20

الفرع الأول: من يتمسك بالثابت أصلا لا يلزم بالإثبات 20

الفرع الثاني: من يتمسك بالظاهر لا يلزم بالإثبات 21

الفرع الثالث: من يتمسك بالثابت فرضا أو الثابت فعلا لا يلزم بالإثبات 21

المطلب الرابع: مدى اعتبار قواعد الإثبات من النظام العام 21

الفرع الأول: القواعد الشكلية والقواعد الموضوعية 21

الفرع الثاني: حجية الشيء المقضي فيه 22

الفصل الأول: طرق إثبات التصرفات القانونية والوقائع المادية (الكتابة) 24

تمهيد 24

المبحث الأول: المحررات الرسمية 25

المطلب الأول: التمييز بين التصرف القانوني وأداة إثباته 25

المطلب الثاني: شروط المحرر الرسمي 27

الفرع الأول: أن يصدر المحرر من موظف أو ممن في حكمه 27

الفرع الثاني: أن يقوم الموظف بتحرير المحرر في حدود سلطته واختصاصه 28

الفرع الثالث: أن يتم تحرير المحرر وفقا للأشكال التي حددها القانون 29

المطلب الثالث: جزاء تخلف كل هذه الشروط أو بعضها 30

المطلب الرابع: حجية المحرر الرسمي في الإثبات 32

الفرع الأول: حجية المحرر الرسمي بالنسبة للأشخاص 32

الفرع الثاني: حجية البيانات الواردة في المحرر الرسمي 33

الفرع الثالث: حجية صور المحرر الرسمي 34

المبحث الثاني: المحررات العرفية 38

المطلب الأول: المحررات العرفية المعدة للإثبات 38

الفرع الأول: شروط المحرر العرفي 38

الفرع الثاني: حجية المحرر العرفي في الإثبات 41

الفرع الثالث: إجراءات التحقيق في الدفع بالإنكار أو الجهالة 43

الفرع الرابع: حجية المحرر العرفي من حيث تاريخه 47

المطلب الثاني: المحررات العرفية غير المعدة للإثبات 52

الفرع الأول: حجية الرسائل والبرقيات في الإثبات 52

الفرع الثاني: حجية دفاتر التجار 54
الفرع الثالث: حجية الدفاتر والأوراق المنزلية 56
الفرع الرابع: التأشير على السند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين 57
الفصل الثاني: طرق إثبات الوقائع المادية والتصرفات التي لا تزيد قيمتها عن 100.000 د ج (شهادة الشهود) 61
تمهيد 61
المبحث الأول: الأحكام العامة لشهادة الشهود 61
المطلب الأول: ماهية شهادة الشهود 62
الفرع الأول: تعريف الشهادة 62
الفرع الثاني: صور الشهادة 62
الفرع الثالث: سلطة القاضي في تقدير الشهادة 63
المطلب الثاني: أحوال استبعاد الإثبات بالشهادة 64
الفرع الأول: عدم جواز الإثبات بالشهادة في التصرفات التي تزيد عن 100.000 دينار أو الغير محدد القيمة 64
الفرع الثاني: استبعاد الشهادة في إثبات ما يخالف أو يجاوز الكتابة 69
المبحث الثاني: الاستثناءات التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود 71
المطلب الأول: مبدأ الثبوت بالكتابة 72
الفرع الأول: وجود كتابة 72
الفرع الثاني: أن تكون الكتابة صادره من الخصم 73
الفرع الثالث: قرب احتمال المدعى به 74

المطلب الثاني: المانع من الحصول على دليل الكتابي 75
الفرع الأول: المانع المادي 75
الفرع الثاني: المانع الأدبي 76
المطلب الثالث: فقد السند الكتابي بسبب أجنبي 78
الفرع الأول: سبق وجود السند 78
الفرع الثاني: فقد السند بسبب أجنبي 79
المطلب الرابع: التحايل على القانون 79
الفرع الأول: ماهية التحايل على القانون 80
الفرع الثاني: الأثر المترتب على وجود التحايل على القانون 81
المبحث الثالث: كيفية سماع الشهود 81
المطلب الأول: طلب الإثبات بالشهادة 82
الفرع الأول: من يجوز له طلب التحقيق 82
الفرع الثاني: شروط جواز الحكم بالإحالة على التحقيق 83
المطلب الثاني: إجراء التحقيق 87
الفرع الأول: إحضار الشهود 87
الفرع الثاني: الأشخاص الذين لا تقبل شهادتهم 88
الفهرس 90